المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 06-02-2007
الصفحـات : 21
العـــدد : 15994
المسلسل : 152

ملف صحفي

في ندوة الرابطة حول لقاء مكة لمصالحة الفرقاء وحقن الدم الفلسطيني

حرمة الزمان وقدسية المكان ورعاية خادم الحرمين للقاء أهم أسباب نجاحه

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 06-02-2007
الصفحـات : 21
العـــدد : 15994
المسلسل : 152

أحمد بحر

أحمد بن حلي

بندر العيبان

جميل المجدلاوي

ماهر مقداد

■ صالح زيدان: المملكة تعمل لمصلحة الأمتين العربية والإسلامية وأي طرف لا يلتزم بالاتفاق يعتبر مخالفًا لهذه المصلحة

■ د. إبراهيم أبراش: فتح وحماس تحرضان من الخارج ومرتبطتان للأسف بأجندة خارجية تعوق اتفاقهما

المشاركون:

- د. أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي (حماس)
- صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
- د. ابراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر في فلسطين
- جميل المجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- ماهر مقداد، الناطق باسم حركة فتح في قطاع غزة
- د. بندر العيبان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي
- د. عبدالرحمن العصيل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 06-02-2007 العـــدد : 15994
الصفحـات : 21 المسلسل : 152

أحمد بحر: لماذا نلجأ إلى الانتخابات والقانون ينص أن مدة المجلس التشريعي أربع سنوات؟

ماهر مقداد: المملكة لديها العوامل الكافية لإنجاح أي اتفاق ممكن أن يحدث.. ولابد أن نفضح من يخل به

عادل السلمي - جدة

يعقد اليوم في العاصمة المقدسة مكة المكرمة اللقاء الذي دعا اليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله للقادة الفلسطينيين لرأب الصدع ولحقن الدماء الفلسطينية التي سالت خلال الأيام الماضية بفعل أعمال العنف التي تمت بين طرفي المواجهة حركتي فتح وحماس.

(المدينة) قامت باستطلاع الأراء حول هذا اللقاء التاريخي وطرحت عددا من الأسئلة في هذا الخصوص على عدد من الشخصيات البارزة في الطرفين المتنازعين وعلى جهات محايدة وعدد من السياسيين الفلسطينيين والسعوديين وأعضاء في مجلس الشورى السعودي. وفيما يلي ابرز ما خرجنا به:

* هل يمكن للقاء مكة أن يحقق الهدف المرجو منه؟ وما هي عوامل نجاحه؟

د. أحمد بحر:

نأمل أن يكون في رحاب البيت العتيق وبرعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ان يوفق الله الإخوة في هذا اللقاء بإنهاء الاشكالات الموجودة وانا اتصور ان الارضية والنوايا ان صدقت بانهاء كل هذه الاشكالات فسوف يتحقق ذلك ونأمل من الله عز وجل ان يكون في ظلال هذه الرحاب الطاهرة المقدسة ان تكون ارخت بظلالها على كل الاطياف المتنازعة.

صالح زيدان:

كما اعلن ان هذا اللقاء هو وقف الاقتتال القائم فبالتأكيد وحسب طبيعة اللقاء والقوى المشاركة فيه يتحدد الهدف فاذا كان المقصود لقاءً ثنائيا بين فتح وحماس ووقف الاقتتال ودرء الفتنة القائمة فهذا امر ممكن ان يتحقق لكن مؤقتا لان هذا اللقاء ليس اللقاء الاول الذي يجري بينهما وتجربتنا جميعا كفلسطينيين وتجربة المملكة واسعة في هذا النطاق والاطار الذي يمكن ان يكون ثابتا وان يكون هذا اللقاء مقدمة لحوار وطني شامل يهدف لمعالجة جذور الازمة والمأزق الذي يضر به وضع الشعب الفلسطيني فهناك قضيتان ينبغي معالجتهما سريعا هما انهاء هذا الانقسام السياسي وانهاء هذه الازدواجية من خلال وعبر الحوار وصولا لتطبيق الآليات الواردة في وثيقة الحوار التي تم التوافق عليها في ٢٧ حزيران ٢٠٠٦م بعدئذ يمكن لهذا اللقاء ان لا يحقق فقط وقف حمام الدم الفلسطيني بل حل جذور هذه الصدامات والتقدم في حلها ووضع حد نهائي لها.

د. ابراهيم أبراش:

يبدو أن مكونات النظام السياسي الفلسطيني الداخلية وصلت إلى طريق مسدود من حيث القدرة على حل الاشكاليات المطروحة حاولوا في عشرات جلسات الحوار قبل تقريبا ثلاث سنوات ومحاولات تشكيل حكومة وحدة وطنية في غزة كلها وصلت إلى طريق مسدود لأن هناك شكلاً من انعدام الثقة بين الطرفين بالاضافة إلى ان كل طرف فتح وحماس تحرض من الخارج ومرتبطة للاسف بأجندة خارجية وبالتالي كان لابد ان يكون طرف له ثقل وله احترام من الطرفين حتى يمكنه ان يعطي ضمانات لكلا الطرفين بالالتزام بما يتم التوقيع عليه وعلى هذا الاساس تأتي هنا المبادرة السعودية لعل وعسى ان تكون من خلال موقع المملكة العربية السعودية عربيا واسلاميا وايضا حتى دورها في دعم الطرفين تاريخيا ربما تلعب دورا في تبديل المواقف ونحن نعتقد ان استمرار اطلاق النار الحالي بين فتح وحماس لن يكتب له النجاح ان لم ينجح الجانب السياسي من خلال المبادرة السعودية.

جميل المجدلاوي:

أمل ان يحقق هذا اللقاء المبارك الهدف المرجو منه ولكن حتى تقترب من تحقيق هذا الهدف ولأن جذر المشكلة في الساحة الفلسطينية هو جذر سياسي وعلاجه يجب ان يعالج هذا الجذر المتمثل في هذا الاستقطاب الحاد في حركتي فتح وحماس فقد اكدت الحياة ان الاكتفاء وبحث الامور على المستوى الثنائي لن تحل سابقا اي مشكلة ولا اعتقد انه قادر على ان يحل المشكلة في المستقبل ولهذا اعتقد ان الشرط الرئيس لانجاح هذه المحاولة الطيبة والكريمة التي بادر بها خادم الحرمين الشريفين هو ان يكون الحوار حوارا وطنيا شاملا ولا يقتصر على الحركتين.

ماهر مقداد:

أنا اعتقد ان الرد بالقبول من قبل الرئيس محمود عباس وكذلك من حماس على هذه الدعوة هو بالاساس ايجابي وطيب فالسعودية لها مكانتها في المنطقة العربية وفي الشرق الاوسط على العموم فبالتالي المملكة العربية السعودية لديها العوامل الكافية لانجاح اي اتفاق ممكن ان يحدث. لكن هذا ايضا يحتاج إلى نوايا مخلصة لأنه بالنهاية ليس فقط تغير الاماكن هو الذي يحدث التوافق والاتفاق وانما الجدية في الخروج من هذه الازمة وبالتالي فإن النية الصادقة في ان يصلح أشياء ذات قيمة لهذا الشعب الفلسطيني. لكن اذا سألتني عن العوامل والمعطيات التي يمكن تؤدي لانجاح أي اتفاق هل هو متوفر في السعودية اقول نعم متوفرة للاعتبارات السابقة التي ذكرتها ونحن لنا علاقة طيبة وحميمة مع اخواننا في السعودية ولدينا فيهم الثقة الكاملة لانجاح هذه المبادرة.

د. بندر العيبان:

أولا لا شك بان العامل الاول يأتي في ثقة الاطراف جميعا في خادم الحرمين الشريفين ودعوته المخلصة للاطراف الفلسطينية بان تجتمع على ثرى مكة الطاهر وان تستشعر مسؤولياتها وتستشعر توأجدها في هذا المكان الطاهر المقدس وبلا شك ان ما تؤمنه المملكة من مصداقية دائمة في دعمها للقضية الفلسطينية ومن جهود كبيرة وجبارة منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز رحمه الله وحتى هذا العهد المبارك عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كانت ولا تزال دائما تقف بجوار اشقائها الفلسطينيين وتحرص على لم شملهم والدفاع عن قضيتهم وبالتالي هذه الدعوة تنطلق بكل اخلاص ومن القلب ولذلك فقد وجدت كل هذا الصدى الايجابي من جميع الاطراف ثانيا هو صفاء قلوب الإطراف المختلفة وصفاء النية في ان يضعوا المصلحة العليا للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني فوق أي اعتبارات شخصية او حزبية او مصالح سياسية ضيقة.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 06-02-2007 العـــدد : 15994
الصفحـات : 21 المسلسل : 152

د. عبدالرحمن العصيل:

نتمنى ان يحقق هذا اللقاء الاهداف المرجوة منه لان المملكة العربية السعودية عندما تسعى وتضع جميع الفرقاء في اعظم بقعة على وجه الارض يكون هناك امنيات كبيرة فنحن لا نزال في الامنيات الكبيرة لان فلسطين لاقت الكثير من الارهاب والكثير من تشتت الفرقاء والكثير من المعاناة الكبيرة والمملكة بحكم علاقتها المتميزة مع الدول العربية وفلسطين واحدة من تلك الدول تحرص ايضا المملكة حرصا كبيرا على ان تعيش فلسطين في جو آمن وعيش الفرقاء حياة طبيعية وليست حياة كما يعيشها الفلسطينيون الان فالامنيات نحن لا نستطيع بان نتنبأ ماذا سيكون في المستقبل لكن كل امنياتنا ودعائنا ان شاء الله ان هذا الاجتماع اجتماع الفرقاء في فلسطين ان يحقق ان شاء الله الاهداف وان ينعكس هذا الاجتماع على مستقبل آمن يتوحد به جميع الفرقاء في فلسطين.

* إذا التزم الطرفان باتفاق (جنتلمان) برعاية المملكة فكيف يمكن للرياض التحقق من الزام الطرفين بهذا الاتفاق؟

د. أحمد بحر:

القضية ليست قضية إلزام نحن نؤكد ان الأرضية خصبة للتفاهمات دون إلزام من الطرف الثالث في هذا الموضوع نحن نؤكد بأن التوافق مفترض أن يكون على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني وهذا متفق عليه بين الأطراف كلها وهذا هو الرابط وذلك هو الضابط وهذا هو الملزم لنا جميعا وهي وثيقة الوفاق الوطني وهناك ربما تقع بعض الاشكاليات في الصيغات من هنا وهناك ونأمل أن يتم الاتفاق إن شاء الله بين جمع الأطراف.

صالح زيدان:

هذا الأمر له تعقيداته لكن للرياض موقع مؤثر وثقل سياسي كبير وعربي ومادي فأي طرف يحسب حساب الإخلال بهذا الاتفاق وثانيا أن الرياض لا تعمل لمصلحتها وإنما تعمل لمصلحة الأمة العربية والإسلامية وأي طرف لا يلتزم بهذا الاتفاق يعتبر مخالفاً لهذه المصلحة.

الوسائل المعنوية في ظل الإطار الراهن والمسائل غير المباشرة هي الأليات التي تمكن من المتابعة وكما ذكر سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ان محصلة هذه المسألة فلسطينية وهو أكد على أن رحاب وقداسة المكان تجعل هناك حوافز لكي يتوصل الطرفان إلى اتفاق في أكثر الأماكن قداسة لدى المسلمين وفي رحاب مكة المكرمة مفترض أن تكون الكلمة ملزمة وهي عهد مع الله ومع رسوله الكريم وعهد مع ما تمثله المملكة من أبعاد عربية وإسلامية.

د. إبراهيم إبراش:

هذا الأمر يحتاج إلى تنسيق سعودي مصري لأن هناك وفداً أمنياً مصرياً كبيراً جدا في غزة وهذا يمكن أن يطعم ان لم يكن من الممكن بسعوديين فنظرا لغياب العلاقة بين المملكة وإسرائيل يمكن ان يكون التنسيق خارج قطاع غزة في ما بينهما. ويجب أيضا أن تكون هناك التزامات ليس من فتح لحماس أو من حماس لفتح بل تكون التزامات تعطى للمملكة العربية السعودية انه إذا وجد خرق للاتفاقات بأن تفضح المملكة من يخرق هذا الالتزام عند الجميع.

وأنا اعتقد انه إذا لم توجد لجنة للمراقبة والمتابعة متصلة مباشر مع من رعى المبادرة وهي المملكة فإن الأمر سيكون صعبا وهذا يمكن للمملكة العربية السعودية من خلال وزنها وعلاقاتها في الداخل ان تشرف بطريقة غير مباشرة على تشكيل لجنة لمراقبة الاتفاق من قوى وطنية فلسطينية مستقلة ليس بالضرورة ان تكون من فتح وحماس بل من جهة مستقلة هي التي تكون على اتصال مباشر بالمملكة العربية السعودية راعية الاتفاق.

جميل المجدلاوي:

هذا لا يتحقق إلا في إطار وطني شامل عندما يكون كل الوطن الفلسطيني حاضرا وشريكا وتكون محصلة أي اتفاقيات هي محصلة التوافق الوطني الشامل وليس فقط المحاصة بين الطرفين فتح وحماس عندها يمكن أن تتوافر الضمانات في إطارها الوطني الفلسطيني الجامع.

ماهر مقداد:

ان عناصر الالزام في هذا الموضوع ذاتية أولا في أي اتفاق لّه علاقة بمصير الشعب الفلسطيني ووحدة الحال يبدأ ذاتيا بمعنى أن تكون كل الاطراف صادقة النوايا وليس لديها اجندات حزبية تتعارض مع الاجندة الوطنية أو المشروع الوطني هذا هو الاساس.

الشق الثاني ربما وهذا لم يبرز خلال الفترة الماضية أن أي طرف راعٍ لأي اتفاق سيكون عليه مراقبة تطبيق هذا الاتفاق على الأرض.

الآن حينما تبين ان الخلل من فتح أو حماس يجب ان تمتلك هذه الجهة الشجاعة لتكف وتقول لكل الناس إن الذي احبط وافشل هذا الاتفاق هو الجهة الفلانية وهذا بطبيعة الحال يضعف من موقف هذا الطرف وينزع عنه الشرعية في جموع الشعب الفلسطيني فما حدث خلال الفترات السابقة ان كثيرا من الاطراف الفلسطينية أو غير الفلسطينية رعت مبادرات ورعت جهود اتفاق ولكن في ذات الوقت احجمت عن القول بان من يتحمل المسؤولية الجهة الفلانية ولكن لا تصبح طرفا أو حتى لا تفقد موقعها من القدرة على الوساطة أو التحرك بين الاطراف وفي ذات الوقت نحن كنا ولازلنا نرى ان هذا يمكن ان يكون خطأ استراتيجيا لان هذا سيعطي شيئا من الغطاء وان لم يكن بطريقة غير مقصودة للطرف الذي يخطئ بان يستمر في الخطأ وهو يضمن ان احدا لن يسجل عليه تجاوزه واختراقاته ولذلك إذا ما حدث هذا الاتفاق برعاية سعودية وعلى الأرض الطاهرة مكة المكرمة سيكون بالفعل مطلوبا من هذه الجهة ان تراقب عن كثب كيفية وآلية تطبيق هذا الاتفاق بأمانة وشرف وان تكون قادرة على الوقوف في لحظة من اللحظات بعد ان تتحقق من ان جهة ما غير معنية بهذا الاتفاق على الأرض وتقول تلك علانية ليس فقط للشعب الفلسطيني انما للامة العربية والإسلامية بما للقضية الفلسطينية من مكانة في نفوس كل هؤلاء.

د. بدر العيبان:

المملكة لا تلزم أحدا بأي اتفاق ودعوة خادم الحرمين الشريفين هي ان يأتي الاخوة الفلسطينيون ويتحاورون ويتحاورون وجها لوجه ويجلسون في حوار فلسطيني وطني يتفق الجميع على انه هو السبيل للخروج من هذه الازمة وخلاص الذية وتغليب الهدف الوطني الفلسطيني الاكبر وهو ما يجب ان تشغله الاطراف وبالتالي يلزمون انفسهم به وسوف تكون المسؤولية امام الله أولا ثم امام شعبهم ثم امام امتهم العربية والإسلامية.

د. عبدالرحمن العصيل:

حماس والسلطة تحولتا الآن إلى فرقاء يتطاحنون ويتحاربون لكن كيف يلتقون" طبعا هناك محاور كثيرة يلتقون حولها لكن مشكلة فتح ان الصورة واضحة تماما لديها وهي تعرف كيف تتعامل مع العقلية اليهودية. لكن لدينا الطرف الاخر حماس فيبدو انه يقع تحت ضغوط سواء كانت دولية أو اقليمية هذه الضغوط تجعل التقاء الطرفين في الوقت الحاضر ليس من السهل لكن اعتقد عندما يرجح الطرفان حماس وفتح المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار من بين هذه الضغوط الخارجية أو الاقليمية اعتقد هناك التقاء كبير لكن كيف يفرض الحل؟ لا أرى امكانية فرض هذا الحل من قبل أي طرف كان حتى من قبل الاطراف المؤثرة على الساحة وحتى من قبل امريكا وحتى من دول عربية أخرى لا أريد ان نسميها. القضية هي مدى قناعة الطرفان في اقتناعهما بأن الحل الحقيقي هو الالتقاء والإتحاد وان تشكل الحكومة بموافقة الطرفين وجميع الاطراف غير حماس وغير فتح لعلها تتوصل إلى ارضاء جميع الاطراف وان تضع في الاعتبار مصلحة القضية الفلسطينية فوق كل اعتبار.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 06-02-2007 العـــدد : 15994
الصفحـات : 21 المسلسل : 152

* هل تتوقعون أن يشكل اللقاء حسما لأهم قضايا النزاع تحديدا، وهي:

١- تحديد هدف وطني واحد إما تشكيل حكومة وحدة وطنية أم انتخابات رئاسية تشريعية مبكرة.

٢- حل إشكالية الانتماء الحزبي للقوى الأمنية: الأمن الوقائي (فتح) والقوة التنفيذية (حماس)؟

د. أحمد بحر:

نأمل أن يحسم هذا اللقاء كل القضايا الراهنة وأن تتم هيكلة الأجهزة الأمنية والأمن القومي في أن يكون في هيكلية مبرمجة متفق عليها وهذا مهم جدا. فتعدد الأجهزة والسلطات يسبب نوعا من الاشكالية إذا ما كان هناك هيكلة للأمن تضبط الجميع تحت قيادة واحدة وهي وزارة الداخلية وربما هذا يسبب الكثير من الاحتقان وهذا أمر مهم جدا وجزء من الحوار من الناحية الأمنية فالناحية الأمنية مهمة جدا. أما عن الانتخابات فلماذا نلجأ إلى الانتخابات؟ القانون ينص بوضوح على أن مدة المجلس التشريعي اربع سنوات وهذا متفق عليه في القانون ولذلك لا نريد ان نخترق هذا القانون نحن أمامنا حكومة الوحدة الوطنية القائمة على وثيقة الوفاق الوطني فإذا صلحت النوايا والتزمنا بذلك اعتقد اننا لسنا بحاجة إلى انتخابات فهذه الانتخابات نحن أكدنا ونؤكد انها مخالفة للقانون الاساسي ومخالفة ايضا لنظام الانتخابات الفلسطيني وهي مرفوضة بحسب القانون ونحن في الانتخابات لا نريد الرجوع إلى الوراء.

صالح زيدان:

أعتقد ان هذا اللقاء غير مخصص لهذه المسائل لكن يمكن ان يشكل اساسا يسمح بحوار وطني شامل تحييه المملكة العربية السعودية تمكن من الوصول إلى الاهداف المذكورة سابقا ومنع تكرارها ومعالجة الاسباب العميقة التي ادت إلى وقوعها حتى تفتح الطريق لبناء وحدة وطنية متكاملة وجبهة داخلية قوية شاملة وإعادة تصويب البوصلة من جديد نحو الاحتلال والاستيطان قبل ان تكون البندقية إلى بعضنا البعض وهذا هو الموقع الخاطئ.

د. ابراهيم أبراش:

رأينا كل الخلافات والصدامات التي حدثت كلها ترتبط بوجود استراتيجيتين متناقضتين الأولى: ان حماس تقوم على رفض الاعتراف باسرائيل ورفض الاتفاقيات الموقعة بما فيها اتفاقية أوسلو إلى آخره. والثانية: أن فتح وتقول إنها تعترف بإسرائيل وموقعة على الاتفاقيات. الآن يجب أن يتوفر أولا وجود استراتيجية عمل وطني تتفق على الثوابت الوطنية محل الاجماع وهذا امر طبيعي يفترض ان لكل أمة ولكل شعب ان تكون له ثوابت وطنية فكيف لشعب يخضع للاحتلال يعني الاتفاق حول مفهوم السلام ومفهوم المقاومة ومفهوم الدولة الفلسطينية والموقف من القرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية يجب ان يتفقوا على هذه الثوابت ثم هذه الثوابت ينبثق عنها قيادة وحدة وطنية ثم بعد ذلك تشكل حكومة الوحدة الوطنية وبالتالي تصبح لدينا حكومة وحدة وطنية ملتزمة ببرنامج سياسي مبني على الثوابت الوطنية محل الاجماع الوطني هذا هو المسلسل الذي يجب ان يكون من حيث المبدأ. هناك تفاهم على الثوابت والمرجعيات الوطنية في هذه الحالة قوة الوحدة الوطنية ستستغل انطلاقا من برنامج سياسي واضح وإذا اعتقد ان الخلافات التي حدثت في الفترة الأخيرة والتي ادت إلى الاقتتال لا يمكن ان تكون بسبب الاختلاف على هذا الوزير او ذاك لا يمكن ان يتقاتلوا على منصب وزير الداخلية أو المالية أو الخارجية الاقتتال اسبابه أعمق من ذلك وترتبط في الاختلاف على البرامج السياسية وبالاستراتيجيات وان لم يدرس الجانب السياسي فلن تحل حتى القضايا الامنية وبالتالي ايضا توحيد الاجهزة الامنية لن يكتب لها النجاح إلا في ظل وجود الوحدة الوطنية والاتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية. ولكن الخطوة الأولى هي تشكيل حكومة وحدة وطنية.

جميل المجدلاوي:

المشكلة تتجاوز الامن الوقائي والقوة التنفيذية المشكلة هي بالاصل مشكلة تناقض متعدد الأوجه بين المؤسستين الرئاسيتين (الرئاسة والحكومة) وبين الاجهزة الامنية برمتها التي تكاد تكون العلاقة في ما بينها علاقة مواجهة بسبب هذا التناقض ثم التناقض بين حركتي فتح وحماس ولكن تعقيدات الساحة الفلسطينية تتجاوز التناقضات الناجمة عن هذه الثنائية لأن التناقضات في الساحة الفلسطينية جذرها السياسي والاجتماعي مسؤول عنه الجميع لحل القوى الوطنية والاسلامية الفلسطينية مسؤولة لهذه الدرجة أو تلك عن هذه المحصلة من هنا نعود دائما لحوار شامل يشترك فيه كل الأطراف.

ماهر مقداد:

أولا من جهتنا في حركة فتح واعتقد أن الرئيس أبو مازن وضح ذلك نريد اتفاقا شاملا وليس بالقطعة أو بالتدريج فيبقى هناك ذيول تفجير الموقف مرة أخرى بمعنى أن الأساس في الموضوع أن يكون هناك اتفاق على برنامج سياسي وليس بالضرورة أن يكون البرنامج السياسي ملزما لفتح أو حماس هذا البرنامج هو الذي سيوحد الذات لعمل في النظام السياسي الفلسطيني كرئاسة وحكومة على اعتبار أن الحكومة هي حكومة الرئيس ولا مشكلة لدينا في أن يكون هناك شكل توافقي إن كان حول حكومة وحدة وطنية أو حكومة إنقاذ أو كفاءات أو لاتفاق على انتخابات مبكرة نريد أن نتوافق على شيء من هذه لكن بالأساس يجب إذا قلنا أن نذهب بحكومة وحدة وطنية ان نتوافق على برنامج سياسي وهو مصدر الخلاف حتى اللحظة.

وفيما يتعلق بالموضوع الأمني يجب تطبيق سيادة القانون والنظام الأساسي الفلسطيني. الأمن الوقائي هو جزء رئيس من المؤسسة الأمنية وهو يتبع لوزير الداخلية أما القوى التنفيذية هي ميليشا حزبية قواها من عناصر حماس وممارساته حتى اللحظة خارجة عن القانون فهي تهاجم المؤسسات الأمنية ومقراتها وتهاجم بيوت أفراد حركة فتح وكوادرها وتقتلهم ولا يوجد في الاختطاف الذي تمارسه أي نوع من النيابة ولا هذا ينذهب لتطبيق سيادة القانون إنما يصدر الأزمات والخلافات السياسية إلى الشارع إلى حد التهديد بحرب من الدماء وأعتقد أن الرئيس أبو مازن تحدث عن عدم شرعية هذه القوة ورئيس الوزراء قال إننا ووفقا للاتفاق سندمجها في الشرطة ولكن يبدو انهم غير قادرين حتى الآن على دمج هذه القوة التي أصبحت ربما متمردة قيادتها السياسية.